الإدارة الأمريكية وجهلها بالتطورات الاستراتيجية

عبدالباري عطوان
كاتب ومحلل سياسي

تُصادفنا في مِهنتنا الإعلاميّة، وحياتنا السياسيّة، العديد من التصريحات والمواقف الاستفزازيّة، نتجاهلها، ونتعالى عن تناولها بالتعليق أو التنفيذ، لأنّنا نتجنّب الهُبوط إلى مُستواها وأصحابها، ولكنّ التصريح الوَقِح الذي أدلى به فيدانت باتيل نائب المُتحدّث باسم الخارجية الأمريكيّة مساء الخميس يفرض علينا أن نكسر هذه القاعدة، وأن نرد على هذا التّطاول وهذه الغطرسة ليس بالشّتائم، وإنّما بالوقائع، والأدلّة المُوثّقة بالحقائق.

المُتحدّث المذكور قال وننقل عنه حرفيًّا «لا نعتقد أن سورية تستحق إعادة قُبولها في جامعة الدول العربيّة في هذا الوقت، وأن الولايات المتحدة لن تُطبّع العلاقات مع حُكومة الأسد في غيابِ تقدّمٍ حقيقيٍّ نحو حلّ الصّراع في البلاد، ونُؤكّد للشّركاء الإقليميين المُنخرطين في الحُكومة السوريّة أن مُشاركتهم يجب أن تُركّز على تحسين الظّروف الإنسانيّة في سورية».

هذا التصريح جاء بعد زيارة الأمير فيصل بن فرحان آل سعود للعاصمة السوريّة دِمشق، وتسليمه الرئيس السوري بشار الأسد دعوةً رسميّةً لزيارة السعوديّة، وبعد لقاء وزراء خارجيّة تِسع دول الخليج الفارسي وعربيّة في مدينة جدّة لبحث عودة سورية إلى جامعة الدّول العربيّة، جاءت زيارة الرئيس السوري للإمارات وسلطنة عُمان ما عكس حالةً من الغضب الأمريكيّة، واعترافًا بالفشل والهزيمة، والجهل المُطلق بالتطوّرات الاستراتيجيّة المُتسارعة في مِنطقة الشّرق الأوسط، وانجسار النفوذ الأمريكيّ والغربيّ فيها بعد ما يَقرُب من ثمانين عامًا من الهيمنة والإملاءات المُهينة، والحُروب التدميريّة، والنهب للثّروات بطُرقٍ مُتعدّدة، بالإضافةِ إلى فشل المُخطّط الأمريكي في أوكرانيا.

ثلاث نقاط رئيسيّة استوقفتنا في هذا التّصريح لِزامًا علينا التوقّف عندها:

الأولى: قوله إنّ أمريكا لا تعتقد أن سورية تستحقّ إعادة قُبولها في جامعة الدول العربيّة في هذا الوقت.

الثانية: التأكيد على أن الولايات المتحدة لن تُطبّع العلاقات مع حُكومة الرئيس الأسد في ظِل عدم وجود تقدّمٍ حقيقيّ نحو حلّ الصّراع في البلاد.

الثالثة: تحريض «الشّركاء الإقليميين» المُنخرطين مع الحُكومة السوريّة، ليُعيدون العلاقات معها بالتوقّف عن هذا التوجّه، واشتِراط تحسين الظّروف الإنسانيّة في البلاد.

إنّها قمّة الوقاحة المُهينة أن تفرض الولايات المتحدة على حُلفائها، أو من تبقّى منهم، هذه الشّروط، وأن تُملي عليهم من أن يكون عُضوًا في الجامعة العربيّة أو من يجب منعه من الانضِمام أو العودة إليها، فلم نسمع، أو نقرأ مُطلقًا، أنها يُمكن أن تُقدم أو تجرؤ على فرض مِثل هذه الإملاءات على أيّ منظّمة إقليميّة أُخرى مِثل الاتحاد الإفريقي، أو منظوميّ شرق آسيا وأمريكا الجنوبيّة، ولكنّها، أيّ أمريكا، تعتبرنا كعرب «حيطة واطية»، وإنها هي المُسيطرة على جامعتنا العربيّة، ومنظوماتنا العربيّة الأُخرى المُتفرّعة عنها، وصاحبة الكلمة الأخيرة فيها.

زيارة الرئيس السوري للإمارات وسلطنة عُمان عكس حالةً من الغضب الأمريكيّة، اعترافًا بالفشل والهزيمة، والجهل المُطلق بالتطوّرات الاستراتيجيّة المُتسارعة في مِنطقة الشّرق الأوسط

فالولايات المتحدة، تنسى أو تتناسى، أنها هي التي أنفقت وحُلفاءها العرب أكثر من ٥٠٠ مِليار دولار على الأقل لتدمير سورية، وإشعال فتيل الفتنة فيها، واستشهاد نصف مليون واعترف الرئيس الأمريكي السّابق دونالد ترامب علنًا أن حُكومته وحدها أنفقت أكثر من ٩٠ مِليار دولار لتغيير النظام وتمويل هذه الحرب فيها.

إذا كان المُتحدّث الأمريكي قد نسي هذه الحقائق الدّامغة أو تناساها، مُفترضًا أنّنا كعرب أن نُذكّره بأنّ بلاده هي التي ما زالت تحتلّ أراضٍ سوريّة، وتسرق نفطها، وغازها، في وضحِ النهار، وتدعم الإرهاب والحركات الانفصاليّة فيها، وتفرض حصار "قيصر" التّجويعي الذي يحرم أكثر من ٢٥ مِليون سوري من الحدّ الأدنى من العيش الكريم، حيث لا ماء ولا كهرباء ولا أدوية، وأكثر من ٩٠ بالمئة من الشعب السوري يعيشُ على وجبةٍ واحدةٍ في اليوم أو أقل، كُل هذا بسبب اللاإنسانيّة الأمريكيّة.

الحُكومات العربيّة ضاقت ذرعًا بالإملاءات الأمريكيّة المُذلّة، ورفع مُعظمها رايات التمرّد والعصيان، وانضمّوا بشَكلٍ مُتسارع إلى النظام العالمي الجديد المُتعدّد الأقطاب بزعامة الصين وروسيا، وفي إطارِ منظوميّ دول "البريكس" ومُعاهدة «شنغهاي»، وهذه قمّة الحكمة وبُعد النّظر. وعندما يُعلن الرئيس البرازيلي الشّريف لولا دا سيلفا، ومن قلب بكين بالأمس أن على العالم القذف بالدولار الأمريكي في صندوق القُمامة، واستخدام العُملات المحليّة، أو المُوحّدة القادمة التي سيُصدرها النظام المالي العالمي الجديد، فإنّ الكتابة ظاهرةٌ على الحائط، ولا تحتاج إلى شرح.

إفتتاح سفارة إسرائيلية في عشق آباد: عين على طهران و يدٌ على النفط

مريم سيلاني
كاتبة ومحللة سياسية

على الرغم من احتياطاتها الهائلة، نادراً ما تنشر تركمانستان بيانات عن انتاج الغاز وهو مصدر رئيسي لإيرادات الدولة. وهذا ما يدل على واقعية عدم حصر خلفيات «التودد» الإسرائيلي لعشق أباد

«من فندق في عشق أباد، يمكن للمرء ان يرى ما في إيران». يعتقد القادة الأمنيون في كيان الاحتلال بهذا القول منذ ما قبل زيارة وزير الخارجية الأسبق، شيمون بيريز إلى تركمانستان عام ١٩٩٤. وعلى أساسه تصر إسرائيل على افتتاح سفارة في العاصمة التي تبعد ١٢ ميلاً عن إيران. وعلى الرغم من إبلاغ رشيد ميريدوف، وزير الخارجية، لرئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، رفض بلاده المسبق، تعيين سفراء «لا يهتمون بتعزيز العلاقات بل جواسيس لمراقبة طهران» في لقاء جمعهما في نيويورك في ٢٩ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٣، إلا ان إيلي كوهين وصل إلى البلاد لتنفيذ المهمة: افتتاح سفارة إسرائيلية في عشق أباد.

وصل وزير الخارجية إيلي كوهين من أذربيجان إلى تركمانستان مساء الأربعاء، ليكون أول وزير إسرائيلي يزور الدولة الواقعة وسط آسيا منذ ما يقرب من ثلاثة عقود. وسيفتتح كوهين سفارة إسرائيل في العاصمة التركمانية عشق أباد. كان لإسرائيل سفير في عشق أباد منذ عقد، لكنه عمل في فنادق ومكتب مؤقت. تمتد حدود تركمانستان مع إيران لمسافة ٧١٣ ميلاً (١١٤٨ كيلومترا)، الأمر الذي ترى خلاله إسرائيل وسيلة مغرية لزيادة نشاطاتها الأمنية في الداخل الإيراني. وتقول صحيفة تايمز أوف إسرائيل، تعليقاً على الزيارة: «تركمانستان دولة منغلقة ولها سجل سيئ في مجال حقوق الإنسان والفساد».

وتقول الصحفية الإسرائيلية، ميلاني سوان، في مقالها بعنوان «إسرائيل تعزز علاقاتها بديكتاتور تركمانستان على أعتاب إيران»، ان هذه الزيارة هي الأولى لكوهين للدولة الغنية بالنفط والتي يحكمها نظام أمني. وتشير ميلاني إلى ان تركمانستان التي يعيش فيها نحو ٦ ملايين مواطن، تعد واحدة من أسوأ دول العالم في مجال انتهاك حقوق الإنسان، ويُتهم رئيسها، قربان قولي بردي محمدوف، باعتقال المعارضين تعسفياً،وتعذيبهم.

وفي كتابه بعنوان «الجغرافيا السياسية الجديدة لأوراسيا وموقف تركيا»، يقول بولنت أراس وهو أستاذ باحث في العلاقات الدولية في معهد Rensselaer Polytechnic، ان العلاقات قائمة بين الطرفين منذ عام ١٩٩٣، عندما اعترفت إسرائيل باستقلال تركمانستان. إلا أن هذا الاعتراف المتأخر لم يمنع تطور العلاقات الاقتصادية قبل ذلك التاريخ.

في صيف عام ١٩٩٢، قام وفد أعمال إسرائيلي بزيارة تركمانستان لعرض عدد من المشاريع في مجال التكنولوجيا الزراعية والتنمية الريفية. ومع ذلك، كان من المتوقع أن تتجاوز تكلفة مشاريع الري وتحلية المياه وحدها ١٠ مليارات دولار، وبما أنه سيكون من الصعب على الحكومة التركمانية زيادة هذا المبلغ، فهي لم توافق بعد على المشروع، وكان التوجه نحو اعتماد اتفاقية المقايضة. عام ١٩٩٤، زار نائب رئيس وزراء تركمانستان بيريز، وتم توقيع العديد من اتفاقيات التعاون. جاءت الزيارة نتيجة زيارة الأخير لعشق اباد في آب/ أغسطس عام ١٩٩٤، استغرقت ثلاثة أيام إلى دولتي أوزبكستان وتركمانستان.

والتي كانت أول رحلة يقوم بها إلى المنطقة مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى إلى آسيا الوسطى منذ انهيار الاتحاد السوفيتي نهاية عام ١٩٩١. ويشير أراس في كتابه إلى ان حجم التجارة كان يشهد تزايداً مستمراً، اذ تجاوز حجم التجارة بينهما ٤٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥.

في آذار/ مارس ١٩٩٥، وقعت تركمانستان وإسرائيل اتفاقية التعاون في مجال الرعاية الصحية. زار بعدها بشهر واحد، حضر الرئيس صابر مراد نيازوف، عند إسحاق رابين لإجراء محادثات ثنائية، تجاوز حجم بعض الاتفاقيات الاقتصادي على ضوئها لـ ١٠٠ مليون دولار. وعام ٢٠١٥، أشار محمدوف في كلمة نقلها التلفزيون الحكومي، إن بلاده التي تمتلك رابع أكبر احتياطيات من الغاز الطبيعي في العالم ستنتج ٨٣,٨ مليار متر مكعب من هذا الوقود وتصدر ٤٨ مليارا. وعلى الرغم من احتياطاتها الهائلة، نادراً ما تنشر تركمانستان بيانات عن انتاج الغاز وهو مصدر رئيسي لإيرادات الدولة. وهذا ما يدل على واقعية عدم حصر خلفيات «التودد» الإسرائيلي لعشق أباد بقربها من طهران. اذ تنقسم كلمة السر إلى شقين، الثقل الأول فيها، للنفط. خاصة وان هذا الأمر يحظى باهتمام من القوة ذات الثقل الإقليمي والدولي، وآخرها روسيا، التي أعربت استعداد شركاتها النفطية للمشاركة في مشاريع مشتركة لتطوير الحقول في تركمانستان، في بيان لمجلس الوزراء الروسي في ١٩ كانون الثاني/يناير الماضي.

التحليل الإخباري

لبنان.. الإصلاحات الموضوعة لمحاربة الفساد لم تتبدل

زكريا حمودان
موقع العهد الإخباري

«الفساد» عنوان جامع للقوى السياسية الممثلة في البرلمان، لا خلاف حوله على المستوى الوطني وفيه ملفات واسعة الانتشار في إدارات الدولة. حيث يُعتبر ملف الكهرباء من الملفات الرئيسية على مستوى الهدر المالي، فإذا اعتبرنا أن الدولة اللبنانية كانت تؤمّن دعمًا ماليًا بقرابة المليار ونصف المليار دولار لقطاع الكهرباء (٣٠٪ من عجز الموازنة) فالخطير بالأمر أن اعادة بناء قطاع الكهرباء في لبنان بحسب أحد العروض الصينية تبلغ تكلفته قرابة المليارين دولار.

واذا ما أردنا الغوص في ملف الكهرباء، علينا أن نطلب من القضاء أن يتحرك تجاه كيفية التعاطي في الملف بشكلٍ عام، لكي لا يُقال ان الوزير الفلاني مُستهدف فيصبح الاستهداف سياسيًا، فالمديرون العامون، ورؤساء المصالح، وكميات الفيول المستورد وتكاليفه المباشرة وغير المباشرة بالاضافة الى تدقيق مالي في مختلف الحسابات من أهم زوايا الهدر في المالية العامة.

بالعودة الى مضمون ملف المحاسبة، لا بد من أن نذكر أهمية التدقيق الجنائي المالي الذي أُقر في عهد رئيس الجمهورية السابق الجنرال ميشال عون، وربط تنفيذه بأحد أهم الملفات حساسية. ومن ملف الكهرباء ننتقل الى ملف الاتصالات.

«مغارة الاتصالات» هنا حيث التدقيق يجب أن يكون متشعبًا، فلا توجد ادارة واحدة ولا توجد جهة واحدة، توجد عدة ادارات تستحكم بأغلى تكلفة اتصال من المواطن، فلا الهاتف الثابت كانت فواتيره مقبولة، ولا الهاتف النقال كانت فواتيره مقبولة هي الأخرى.

بحسب المعطيات المتوفرة، ساهمت وزارة الاتصالات بتأمين موارد مالية ضخمة لبعض الاحزاب السياسية ولنافذين على مستوى الادارة العامة، بحيث باتت عائدات هذا القطاع لا ترتقي الى مستوى الغلاء الفاحش في الأسعار المفروضة.

أما الغريب في مضمون الاتصالات اللاسلكية فهو تفرد شركتين في توزيع الخدمات، بأسعار غير مدروسة وبصمت شديد من المعنيين. أما على مستوى خطوط الاتصال السلكية، فكذلك هو حال الفوضى المالية التي تبدأ من التكلفة الباهظة لتكلفة الاتصالات، وصولًا للفساد المستشري في الصيانة والتوظيف السياسي دون أن ننسى صفقات استيراد المحروقات.

ما تم ذكره أعلاه هو جزء من مغارات الهدر التي كانت منتشرة في أروقة الدولة على مدى عشرات السنين. اليوم لم يتغير شيء سوى أن أصحاب القرار فرضوا دولار منصة صيرفة تدريجيًا على جميع المواطنين من أجل رفع مداخيل الدولة، لكن حقيقة الأمر أن الاصلاحات التي من المفترض أن تحصل لمحاربة الفساد لم تتبدل، كل ما حصل هو ارتفاع في مداخيل الدولة دون أي مجهود تقني اضافي. في الخلاصة، لقد تحول الفساد في لبنان اليوم من دولار ١٥٠٠ الى دولار منصة صيرفة، ونرى الازمة في زيادة رواتب الموظفين في ادارة الدولة مقابل استمرار في نهج الفساد.